

في مذكرات المؤرخ الكبير رءوف عباس مشيناها خطى يكشف عن كوارث، منها أن اختيار رؤساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام يتحكم فيها ضباط وزارة الداخلية.. وليس الكفاءة العلمية أو الإدارية.. كما كشف عما يسمى بالصناديق الخاصة ولجان الممتحنين والتي تفرض على الطلبة جباية حوالى أربعين ضعف الرسوم الجامعية المعروفة، وهذه الحصيلة لاتذهب إلى خزينة الدولة ولكن إلى جيوب العمداء وضباط الأمن والأساتذة المحظوظين.. ناهيك عن الكثير والكثير مما جاء في مذكراته البديعة والتي نحاوره حولها - د. رءوف.. بداية هل كان ممكنا كتابة فصول هذا الكتاب في مرحلة سابقة بعض الشيء وخصوصا مع ورود حكايات شديدة الخصوصية عن الجدة والوالد؟.. المفروض عند كتابة أى سيرة أنها آخر محطة فى حياة صاحبها، لأننى تجاوزت الخامسة والستين من عمري فقد كان ممكنا أن أكتب لكن ربما لو كان والدى لايزال على قيد الحياة كنت قد أسقطت الجزء الخاص من حكايتى! وعندما أوردت حكايتى عن الجدة أحببت أن أقدم نفسى للناس وأوضح لهم من أنا وخصوصا أنى أهديت الكتاب للشباب وللذين يسمون أمامه الأبار.. لأوضح لهم أن بإمكانهم التغلب على الصعاب لو امتلكوا الإرادة وليس هناك أصعب من الظروف التي مررت بها.. معتمدا على ذاكرتى وما حوته أثناء السنين ومنقيا أشياء وحوادث دون أخرى حتى لا أسبب إحراجا لأحد وحتى لا يتضاعف حجم كتابى ويصبح مجلدا كبيرا باهظ الثمن.. لا يصل للناس. - لكن حديثك افتقد الكتابة عن المرأة بشكل واضح ومفصل باستثناء سطور قليلة للغاية.. عن زوجتك.. لماذا؟.. -- المرأة موجودة فى صورة الأم، الزوجة، وفى أحلام الصبا، كنت أحب أن أتكلم أكثر عن زوجتى التي كان لها فضل كبير لكنها رفضت ذلك بشدة. باختصار لقد كانت حياتى خالية من المغامرات النسائية لأنه لم يكن بها هذا الرغد الذى يدفعنى إلى مطاردة النساء. - تحدثت عن فضيحة الصناديق الخاصة داخل الجامعات المصرية التي يحصل من خلالها رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وضباط الأمن والدكاترة المحظوظون على عشرات الملايين من الجنيهات سنويا لتدخل جيوبهم.. ما هو دور وزير التعليم العالى فى التصدى؟.. -- مقاطعا بحدة كيف تتصدى الوزارة.. وهى التي عملت هذه البدعة! إنه نوع من التحايل والالتفاف حول مجانية التعليم، فالرسوم المحددة بحكم القانون والمفروضة على الطالب لا تتجاوز ال 6 جنيهات فى العام!! لكن هذه الصناديق الخاصة تجبره على دفع من 30 إلى 50 ضعفا من قيمة الرسوم الأساسية.. لتحصل من خلالها إدارة الجامعة على حوالى الربع بعد التحصيل وتحفظ الكلية بالباقي الذى يصل إلى ما يقرب من عشرة ملايين جنيه فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة، هذه المبالغ لا تعد من موارد الخزينة العامة للدولة لأنها لم تفرض بقانون باعتبارها رسوم! لذا لا تخضع للرقابة المالية التي تخضع لها حسابات الجهات الحكومية ولا تدرج فى الميزانية الخاصة بالكليات أو الجامعة باعتبارها أموالا خاصة وليست كاملة، الصرف منها من سلطة العميد على مستوى الكلية ورئيس الجامعة على مستوى الجامعة.. وليس سرا أن الكثير من رؤساء الجامعات يمنحون مكافآت شهرية من تلك الصناديق لبعض المحاسيب من الأساتذة الذين نقدم لهم مبالغ شهرية.. والكثير من رؤساء الجامعات يتعامل مع الصناديق الخاصة وكأنها إيراد العزبة يبعثره كيف شاء. - انتخابات اتحاد الطلبة التي يتدخل فيها شخصيا العميد وضباط الأمن داخل الجامعة لإفسادها وطبخها على حد قولك.. والسؤال كيف يمكن أن تنجو انتخابات؟.. -- مقاطعا الأمن هو الذى يطبخها والسبب لآنحة الطلبة التي اعتمدها السادات فى منتصف السبعينيات واستمرت طوال عهد حسنى مبارك وهى التي أثقلت يد الأمن فى انتخابات اتحاد الطلبة، قبل هذه الانتخابات يقدم الأمن blacklist إلى العميد والمطلوب محاصرة هؤلاء الطلبة الناشطين ومنعهم من الترشيح للانتخابات! - وجهت اتهامات مباشرة بطلب بعض موظفى إدارة الجمعيات الأهلية للرشاوى والإكراميات ووصفتهم بالاوغاد والزبانية.. كيف تنتبه وزيرة الشؤون الاجتماعية لهؤلاء وما حقيقتهم؟.. -- لقد عانيت منهم الكثير فى الجمعية

المصرية للدراسات التاريخية وكل الزملاء الموجودين يشهدون بذلك.. المشكلة فى أن الحكومة تتعامل مع كل تنظيم شعبى فى سياق أمنى بحت! فإخضاع كل الجمعيات علمية وخيرية لوزارة واحدة، هى وزارة الشؤون الاجتماعية ما هدفه؟ أن تكون عين الحكومة على نشاط هذه الجمعية وربما تكون هذه وظيفة جيدة وخصوصا للجمعيات الخيرية التى تحصل على أموال باهظة من الناس. الحاصل أن كل الجمعيات عاطل × باطل تعامل بقانون واحد ولا بد من تنظيم ذلك.. المشكلة التى قابلتنا نحن أعضاء مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أننا أقلية عند هؤلاء الذين يهبون هم وأصحاب الجمعيات الخيرية.. ويأتون لنا فيتصورون أننا مثلهم ويطلبوننا برشاوى وإكراميات؟. ومن هنا كان صدامهم معنا.. قلت فى كتابك إن علاقتك بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ضعفت بعد تولى عبدالمنعم سعيد رئاسة المركز لكنك لم توضح أسباب ذلك ونقاط الخلاف؟.. -- قلت إن من يوم كوينهاجن وغيرها.. انقطعت صلتى بالمركز، لأن وحدة التاريخ لم تعد فى بؤرة الاهتمام كما كانت أيام السيد يس.. - انتقدت فى كتابتك د. عبدالعظيم رمضان رئيس لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة لأنه حولها إلى مكمة فاعتذرت عن عدم البقاء كيف تم ذلك؟.. وكيف وافق أعضاؤها على استمراره؟.. -- المشكلة أن هذه اللجان لا توجد بها لوائح، أنا أتصور أن تكون لهذه اللجان خطة سنوية.. لكن كنوع من ترك الحرية للجان فالمجلس الأعلى للثقافة لا يفرض سلطانه على اللجان فيختار مقرر اللجنة وأعضاء اللجنة وكل لجنة وجهدها، فيه لجان ربنا ببرزقهم بناس فاهمين لدورهم ورسالتهم مثل لجنة الفلسفة مثلا فيصدرون مجلات ويقدمون مشروعات بحثية وفيه لجان رؤساؤها مزمين مثل هذا النظام المزمين لا حول لهم ولا قوة، الناس بتسكت لأن هذا هو ما تأتى به الدولة! - أفردت حديثا واسعا عن نضال النقابات العمالية فى مصر فى أوائل القرن العشرين ومنتصفه وقدمت رسالة الماجستير عن ذلك.. لكن لماذا لم تنتفض النقابات العمالية فى مصر حتى هذه اللحظة ولم يسمع صوت احتجاجها على بيع شركات القطاع العام وتشيدهم بنظام المعاش المبكر؟.. هذه قصة طويلة.. لكن الذى حدث باختصار أن النظام الملكى السابق كان فى عدا مع طبقات الشعب الكادحة والعاملة لذا عمل على حصارها وتعقبها وعندما جاءت ثورة يوليو اعتمدت على نفس ضباط الجهاز الأمنى الذى آتمد عليه النظام الملكى السابق.. فهؤلاء فى النهاية كانوا تلامذة الضباط الإنجليز الذين أنشأوا ما كان يسمى بالبوليس السياسى وكانت مهمته فى عهد الملك وفى عهد الثورة وما بعدهما تعقب التنظيمات السرية والنقابات العمالية وقمع الحركة اليسارية والقضاء على نشاطها أولا بأول لحماية أمن النظام أيا ما كان.. وبهذا أفسح المجال أمام العناصر الانتهازية والمطبلاية داخل النقابات العمالية.. وقضى على نشاطها.

<http://www.al-araby.com/docs/article8023.html>